من هنا نرى ان زيارة هنري كيسنجر لاسرائيل ولمصر ولدول عربية اخرى، لم تأت لترقيع اخطاء الادارة الاميركية السابقة، ولا لترميم جدران حكومة بيغن التي توشك على السقوط. فوزير الخارجية الاميركية السابق بدأ بطرح امورا يراد منها خلخلة معادلة كامب ديفيد بشكل يثير عددا من اطرافها. فبعد اجتماعه بشمعون بيرس، المرشح لرئاسة الحكومة الاسرائيلية من قبل حزب العمل، اعلن كيسنجر: «هناك احتمالات جيدة لاستمرار مفاوضات الحكم الذاتي، على اساس قاعدة جديدة او متطورة، وضم عناصر أخرى للمفاوضات، وعندما يحين الوقت، هناك إمكانية لضم الاردن» (عل همشمار، ٥/١/١٩٨١).

إن هذه التصريحات، سواء كانت موجهة لاسرائيل أم لمصر، تثير غضب الاطراف المعنية، فإذا كانت تلك العناصر التي يتحدث عنها كيسنجر فلسطينية، فإن ذلك يثير غضب اسرائيل بحكومتها الحاضرة وحكومتها المستقبلية. أما إذا كان يقصد انضمام الأردن، فإنه يثير غضب السادات الذي ما زال يعارض انضمام الأردن لمفاوضات الحكم الذاتي قبل تطبيقه.

وعلى أية حال، فإن زيارة كيسنجر، بشقها الثاني، تأتي لزعزعة أسس كامب ديفيد، بما يتناقض مع وجهة النظر الاسرائيلية من قبل الليكود والعمل، ولا تتفق تماما مع وجهة النظر المصرية أيضا.

وقد علق رئيس الحكومة الاسرائيلية السابق، اسحاق رابين، على زيارة كيسنجر بقوله: «جاء كيسنجر إلى الشرق الأوسط ومعه الخيار الأردني، وعاد إلى الولايات المتحدة بدون هذا الخيار... فقد كان كيسنجر، قبل زيارته، على قناعة بضرورة اشراك الأردن بهذه الصورة او تلك في المفاوضات ولكنه، خلال الزيارة، ادرك ان كل محاولة كهذه سوف تؤدي إلى صدام مع الرئيس السادات... اضافة الى انه بعد الزيارة اصبح يؤمن، وبإيجابية، باقتراح موشي دايان، الذي يعطي زعماء المناطق صلاحيات أكثر لادارة انفسهم حتى وإن كان هذا من جانب واحد» (هارتس، ٧/١/١٩٨١).

وحول المبادرة الاوروبية التي تسعى إلى ضم م.ت.ف. واشراكها في المفاوضات، قال كيسنجر: «ان المصالح الحيوية لأوروبا وللولايات المتحدة جزء لا يتجزأ، لذا لا يمكن ان تكون هناك طريقتان صحيحتان منفصلتان، أوروبية وأميركية، لإيجاد حل. وإنّ احدى الطريقتين، هي بالضرورة، الطريقة الصحيحة. ويجب على اوروبا والولايات المتحدة التنسيق في مواقفهما، اضافة إلى أن مشروعين، في موضوع واحد، سوف يثقلان على اسرائيل في اتخاذ موقف مرن. فالنظرية التي تقول ان اقامة دولة فلسطينية ستحل المشاكل في الشرق الاوسط بعصا سحرية ليست صحيحة، ولا أدري كيف يؤكد الأوروبيون على ضرورة اقامة جهاز دفاعي مشترك، ومن ثم ادارة سياسة منفردة بالنسبة للنزاع العربي الاسرائيلي في منطقة الشرق الاوسط» (يديعوت احرونوت، ٧/١/١٩٨١).

وخلال هذه المباحثات، لم يفت كيسنجر التأكيد على رأيه، وعلى مطالبه من زعماء الانظمة التي زارها ومن قادتها، «وهي وجوب تواجد عسكري اميركي في المنطقة، مقابل التواجد العسكري السوفياتي خاصة على شواطىء المحيط الهندي» (هارتس، ٧/١/١٩٨١).

مفاوضات الحكم الذاتي ملخاة ضمنا

ربما كان الوضع الداخلي في اسرائيل، أي معركة الانتخابات للكنيست العاشر، واحتمالات سقوط الليكود في هذه الانتخابات، ليحل محله العمل، عاملاً اساسيا في تجميد مفاوضات الحكم الذاتي. اضافة إلى هذا العامل، هناك ايضا عنصر هام جدا وهو تغيير إدارة كارتر صاحبة المشروع. ويبدو، هنا، أن ريغان وادارته الجديدة، غير متحمسين لاستئناف هذه المفاوضات بنفس الوتيرة التي بدأتها، خاصة وان السياسة الأميركية الجديدة بدأت تعتمد خطوطا جديدة قد تختلف بالشكل عن خطوط السياسة القديمة. فعذر الادارة الجديدة، فيما يتعلق بعدم استئناف المفاوضات، هو أنها تريد ان تدرس الموضوع بشكل واسع وشامل؛ فهي غير ملزمة بالسير في خط اثبت فشله، حتى الآن على الاقل.

وهنا، تتبادل أطراف المفاوضات التهم بشأن